PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Alam Al Youm**
DATE:	**17-May-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**51,000**
TITLE :	**Private sector partnership…first step towards developing the healthcare sector**
PAGE:	**08**
ARTICLE TYPE:	**General Health News**
REPORTER:	**Fathy El Sayh**

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST.

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET

شراكة القطاع الخاص.. أولى خطوات تطوير القطاع الصحى

■ تحقيق ـ فتحى السايح ■

كد خبراء الصحة والدواء أن مصر إذا أرادت القفز بمنظومة التنافسية فى الصحة فعليها اتباع أنظمة كما حددها الدستور والقانون المصرى وهو تطبيق أنظمة العلاج لجميع المرضى بالتامين الصحى ومن أهم بجانب ضرورة أن يدخل القطاع الخاص شريك فى علاج المرضى بالتأمين الصحى، وتبنى الدولة سياسة الوقاية من الأمراض ومكافحتها كهدف استراتيجى لتحسين صحة المواطن المصرى.

وطالب الخبراء بضرورة إلغاء العلاج على نفقة الدولة، لانه «باب فساد» وإهدار للمال العام , علاوة على إلغاء تعقيدات قرارات عدم التسجيل والتسعير للادوية للشركات الخاصة، حتى يزداد الاستثمار فى هذه الصناعة... وإلى تفاصيل التحقيق.

بداية يقول الدكتور محيى حافظ رئيس شعبة الأدوية باتحاد الصناعات وصاحب إحدى شركات الأدوية فى مصر إن الدستور المصرى خصص ميزانية تكفى النهوض وتطوير المنظومة الصحية والعمل على إتاحة الخدمة للمواطنين وجودة هذه الخدمة، لافتاً إلى أننا نسعى لإتاحة الخدمة الصحية أولاً ثم العمل على جودتها، وفيما يتعلق بإتاحة الخدمة فلابد من الاهتمام الخاص من الدولة بتوفير أعداد الأسرة للمرضى، لافتاً إلى أن عدد المستشفيات التى توفرها وزارة الصحة فإن العدد الموجود يصل إلى 520 مستشفى و80٪ منها لا يحقق الخدمة المطلوبة للمرضى، مشيراً إلى أن وزير الصحة الحالى يسرع فى تطوير وتجهيز المستشفيات الحكومية خلال فترات معينة سواء بتوفير العلاج والأطباء المدربين .

يقول انه ينبغى ان تكون لدينا منظومة صحية جيدة من الضرورى تفعيل قانون التامين الصحى الشامل على جميع المواطنين، وهو أن يذهب المريض «فقيرا أو غنياء إلى أى مستشفى حكومى أو تعليمى أو خاص

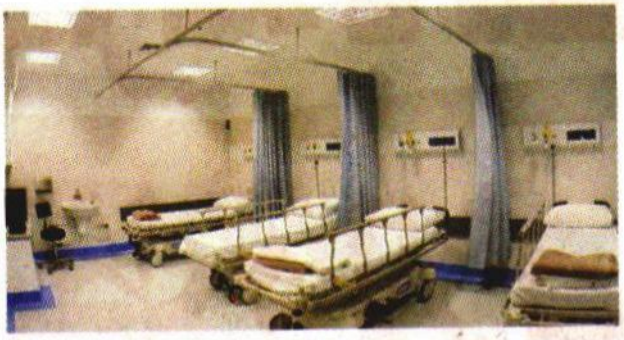

❑ محيى حافظ: شراكة القطاع الخاص فى علاج المرضى بالتأمين الصحى.. ضرورة

❑ حسين ندا: ضرورة إلغاء العلاج على نفقة الدولة لأنه «باب فساد» وإهدار للمال العام

أو أى صيدلية تتوافر فيها الأدوية المطلوبة، مشيراً من الضرورى أن يغطى التامين جميع المواطنين بدلاً من 52٪ من الشعب، أن يضم الـ 42٪ الباقين، ويرى أن تشمل مظلة التامين الصحى لجميع المرضى فى مصر من 6 إلى 7 سنوات تقريبا.

من جانبها تقول الدكتورة مديحة خطاب، العميد الأسبق لكلية الطب جامعة القاهرة، يأتى على رأس أولويات الصحة حاليًا «التغطية الشاملة وسد الفجوات فى الحصول على الرعاية الصحية»، مشيرة إلى أن الفقراء يضطرون إلى الإنفاق بنسبة تصل إلى 70٪ من دخلهم على الصحة وهى تكاليف عالية ومرهقة، وأكدت أن الاستحقاقات الدستورية الأخيرة سوف ترتفع بالإنفاق على الصحة من 1,8٪ إلى 3٪ من الدخل القومى.

من جانبها تتفق الدكتورة مشيرة خطاب وزيرة الدولة للصحة والسكان الأسبق مع الرأى السابق، مشيرة إلى أنه أهم شىء فى منظومة الصحة الرعاية الأولية من أجل توفير التكاليف الباهظة على علاج المرضى ويأتى عقب الرعاية الجودة فى منظومة الصحة العامة، مضيفة من الضرورة التنبيه بالتوعية بالوقاية ومن هذه التوعية حملة «اغسل يدك» فهى لا تكلف أى تكاليف بالقدر الذى توفر الحفاظ على الصحة من الأمراض التى قد تأتى دون الرعاية.

وتطالب خطاب بضرورة تطبيق التامين الصحى الشامل للأطفال دون سن الرابعة، من بداية التحاقه بالمدرسة وضرورة الكشف الدورى عليهم، لافتة إلى أن مشكلتنا أن هناك عددا أكبر من الاطفال خارج نطاق التعليم والدراسة علاوة على تسربهم من العملية التعليمية، مطالبة بان يتم تطبيق التامين الصحى الشامل على جميع الاطفال، منوهة إلى أنه من الممكن توفير إمكانية إنشاء هذه الرعاية من مساهمات الاغنياء عن علاجهم فى مستشفيات خاصة برسم ضئيل، ورسوم لشهادات الزواج، وضريبة على السجائر، واقامة الافراح بالفنادق الكبرى.

وترى الدكتورة خطاب أن العبء المركب الذى يقع على عاتق وزارة الصحة الآن ادى إلى الإفتقار إلى الجودة، حيث يكاد ينعدم التقييم والمتابعه لتنفيذ بنود الموازنة والخطة الاستثمارية لتعظيم الفائدة وتقليل الهادر وبالتالى تحسين مخرجات الصحة.

من جانبه يرى الدكتور حسين ندا وكيل نقابة أطباء المنوفية أن منظومة الصحة فى مصر تحتاج إلى إعادة نظر بداية من دمج جميع المستشفيات فى مصر من تابعة للوزارة والجامعات والرعاية والمركزية والمؤسسات العلاجية فى بوتقة واحدة وتحت مظلة واحدة حتى يكون لدينا نظام علاجى واحد وسعر موحد، ويضيف الدكتور ندا من الضرورى العناية بتدريب شباب الاطباء الخريجين ورفع مستوى أدائهم المهنى وزيادة مهارتهم الطبية والمهنية، وان نتبع ما كان يقوم به الدكتور إسماعيل سلام وزير الصحة الاسبق توفير الرقابة على الخدمة الصحية.

ويطالب وكيل نقابة أطباء المنوفية ضرورة تسهيل الوزارة تسجيل الدراسات العاليا للاطباء، وتسهيل حصول لاطباء على الشهادات المهنية بجانب الشهادات الدراسية.

ويطالب الدكتور ندا ضرروة فصل عمل الطبيب فى المستشفيات الحكومية والخاصة بعد منح الطبيب الذى يعمل فى المستشفى الحكومى الراتب اللائق حتى يكفية عن العمل فى مكان آخر وكذلك منع الطبيب فى المستشفى الخاص أن يذهب للعمل فى مستشفى حكومى.

ويطالب الدكتور ندا مجددا بضرورة إلغاء العلاج على نفقة الدولة، لافتاً إلى أنه «باب فساد» وإهدار للمال العام لتخصيص رواتب ومكافآت تذهب فى الهواء لبعض المنتفعين وسبوبة.